الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 12 جوان 2024

واردات عدد .....
12 جوان 2024 E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

من النائب ألفة المرواني
ع/ط: السيّد رئيس مجلس نواب الشعب
الى السيّد وزير الداخلية

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضـــوع: تجويد عمل الولاة والارتقاء بأدائهم.

لقد أعلنت وزارة الداخلية سابقا بمناسبة الاحتفال بالذكرى 63 لتونسة الإدارة الجهوية، بأنها بصدد استكمال مشروع النظام الأساسي لسلك الولاة ومساعديهم والذي يهدف إلى تقنين المسار المهني للمنتسبين له وبيان حقوقهم وواجباتهم، بما من شأنه أن يساهم في مزيد الارتقاء بأدائهم ويساعدهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم على الوجه المأمول.

فمتى يمكن الاطّلاع على النسخة النهائية من هذا المشروع؟

- إن مؤسسة الوالي وتفرعاتها من معتمدين أول وكتاب عامين ومعتمدين وعمد قد أصبحت في حاجة إلى مراجعة عميقة أكثر من أي وقت مضى حتى تواكب مختلف التوجهات والمبادئ الجديدة على ضوء المسار الجديد الذي رسمه 25 جويلية، لا سيما في مجال اللامركزية.

فكيف ستكون طبيعة العلاقة بين الوالي ومجالس الجهات والأقاليم المنتخبة حديثا لاسيما وأن التجربة السابقة لتركيز المجالس البلدية أفرزت حينها إشكاليات تنازع صلاحيات وغياب الانسجام والتنسيق والتسيير السلس لشؤون السلطات الجهوية؟

- **بما أن الوالي هو "المؤتمن على سلطة الدولة وممثل الحكومة بدائرة ولايته وهو مسؤول عن تنفيذ السياسة القومية للتنمية على الصعيد الجهوي" وبما أن " تعطّل أو إنجاز المشاريع يعدّ أيضا مسؤولية الولاة بالدرجة الأولى مما يجعل دورهم مفصليا في مواضيع التنمية" ويجعل من مؤسسة الوالي العمود الفقري للدولة، فإن قرارات تعيين الولاة يجب أن تخضع لمقاييس الكفاءة الإدارية والتجربة والقدرة على الاضطلاع بتلك المهام الموكولة له.**

فما هي المقاييس التي تعتمدونها في تعيين الولاة ومساعديهم ؟

- إنّ الشغورات في مناصب الولاة ساهمت في تعمق الأزمات التي تعاني منها بعض الجهات اعتبارا للدور المحوري للوالي في التنسيق مع الهياكل الحكومية لمعالجة الأزمات، وتنفيذ السياسات العامة للدولة وتسهيل إنجاز البرامج التنموية والمشاريع وضبط الاستراتيجيات المحكمة والسياسات الناجعة لضمان الاستقرار الأمني وتمثيل السلطة التنفيذية على أحسن ما يكون والاستجابة لإنتظارات المواطنين في كافة ربوع البلاد، خاصة ونحن مقبلون على الانتخابات الرئاسية نهاية هذا العام، وهو ما يحتم وجود مسؤولين في كل المناصب.

فإلى متى ستستمر حالة الفراغ في ولايات: تونس، الكاف، صفاقس، قابس، باجة، القيروان، المنستير، والمهدية، رغم المطالب المتكررة بضرورة تعيين ولاة بدل المعفيين من مهامهم ؟

- إنّه لمن الأهمية أن تخضع كافة أعمال وتصرفات الولاة ومساعديهم للرقابة والتقييم والمساءلة بما يعزز من ثقة الشعب بالدولة ومؤسساتها ويجوّد الخدمة العمومية ويحقّق النجاعة في تسيير الشأن المحلي.

فمتى يمكن اعتماد حوار دستوري حضاري ووطني منظم بين الولاة ونواب مجلس الشعب على الجهة، بعيدا عن التفرّد بالرأي ومحاولات طمس الدور الرقابي للنواب وتحجيم دورهم في الجانب التشريعي فقط؟

والسّـــلام.

ألفة المرواني

عضو مجلس نواب الشعب